

Distr.: General  
25 November 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩ - ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة  
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة  
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين  
والتنمية والسلام في القرن الحادي  
والعشرين“

بيان مقدم من رابطة الاتصالات التقدمية، وهي منظمة غير حكومية ذات  
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦ / ٣١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

301214 261214 14-65407X (A)



## البيان

المرأة في وسائط الإعلام، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

المرأة في وسائط الإعلام هو المسألة التي تحظى بأقل قدر من اهتمام الحكومات.

وعلى مدى فترة العشرين سنة الماضية، ظلت وسائط الإعلام تتناول مواقف وقيما تتفق مع الخطاب المتحيز الذي يسهم في ترسيخ هذا النظام الجنساني بوصفه النظام الطبيعي في الهياكل الاجتماعية.

وقد نفذت الحركة النسائية استراتيجيات متعددة على مدى العشرين سنة الماضية لمناقشة وضع المرأة ووسائط الإعلام، وكذلك لإذكاء الوعي وتحقيق تغييرات. ومن المهم التأكيد على إعداد مواد محددة من أجل تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال الإعلام، وتعزيز مرصد وسائط الإعلام على مختلف المستويات حتى يتسنى مراجعة المواقف وتقديم التوصيات من أجل التغيير في الممارسات والمضمون. وكان رصد وسائط الإعلام وإجراء البحوث، من بين إجراءات كثيرة، عاملا رئيسيا في هذه العملية الرامية إلى توليد معلومات موثوقة تبرر وضع سياسات محددة وتنفيذ إجراءات مشتركة مع الصحفيين والجهات الفاعلة المعنية الأخرى.

ولكن على الرغم من ذلك، لا تزال الهياكل المهنية لوسائط الإعلام، فضلا عن المواضيع التي تتناولها تعزز الأدوار والقوالب النمطية الجنسانية التي تكرر تبعية المرأة في معظم المجالات.

وتطبق معظم البلدان المتقدمة قوانين تنص على المساواة بين المرأة والرجل في جميع المجالات، غير أنها لم تتخذ سوى القليل من الإجراءات في مجال السياسة العامة لإدماج الأشخاص الذين تدرّبوا على المسائل الجنسانية في مجالات اتخاذ القرارات و/أو إنتاج المضامين في وسائط الإعلام.

وفي مجال العمالة، وعلى الرغم من أن المرأة قد دخلت هذا القطاع، فإنها ظلت في المستويات الدنيا من هرم العمالة. ولذلك، ازداد عدد الصحفيات، والمنتجات والمصورات ومشغلات آلات التصوير وحتى الناشرات. غير أن تزايد وجود المرأة في هذا القطاع لم يؤدي إلى تحسين توزيع المسؤوليات في عملية صنع القرار، ولا إلى الزيادة في الرواتب ولا إلى تحسين معالجة القضايا الجنسانية في وسائط الإعلام. وكلما تسلقت الموظفة الهرم الوظيفي

في مجال النشاط الإعلامي، إلا ووجدت أن معظم من يقررون ما يتعين نشره أو بثه، وكيفية فعل ذلك هم من الرجال.

وفيما يتعلق بالمضمون، لا تزال القوالب النمطية الجنسانية قائمة. وفي كثير من الأحيان نرى ونسمع عن المعاملات العدائية للمرأة ولقضايا المرأة، المقنعة في شكل دعابة، والتي الهدف منها إدامة تبعيتها للرجل. ووفقا للدراسات التي أجرتها هيئات مراصد وسائط الإعلام، فإن النظر إلى جسد المرأة بوصفه مجرد وسيلة مثالية للمتعة لا سيما إذا توفرت فيها سمات الجمال والنحافة الجسدية، إنما هي نظرة تشجع التمييز وعدم المساواة.

وإضافة إلى ذلك، فإن الطريقة التي تعالج بها الكثير من وسائط الإعلام مسألة العنف ضد المرأة تطرح تحديا آخر، ولا سيما في حالات قتل الإناث، عندما يجري التركيز أولا على مناقشة سمعة الضحية بدلا من إدانة العنف ضد المرأة في حد ذاته.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحق المرأة في التواصل بواسطة الإنترنت

منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين، تم أدارج إمكانية الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بفعالية من بين المسائل التي يجب النظر فيها في سياق حقوق المرأة.

وعلى الرغم من التوصيات التي قدمت بالفعل، والتطور والتوسع السريعين اللذين شهدتهما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في جميع مجالات المجتمع، لا تحظى مسألة تعميم مراعاة السياسات الجنسانية في هذه التكنولوجيات بنفس القدر من الأهمية. وبناء على ذلك، خلصنا إلى أنه قد تم التخلي عن الإطار المفاهيمي المتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجتمع المعلومات.

وتطوير واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ليست عملية محايدة جنسانيا، كما أنها تتأثر بعوامل مثل مدى توفر إمكانية الوصول، وأنواع الاستخدام فضلا عن اكتساب المهارات التقنية، وهي عوامل تفاقم الفجوة بين الرجل والمرأة. وقد نشأت عن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آثار متفاوتة يجب تحليلها مع أخذ أوجه عدم المساواة القائمة في الاعتبار. والاعتماد على مؤشرات تدل فقط على مدى إمكانية وصول الرجل والمرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدلا من أن تكون مصنفة حسب نوع الجنس، يؤدي ليس فقط إلى إخفاء ظاهرة عدم المساواة، بل يفاقمها.

وتؤكد البيانات الواردة في الوثائق الدولية المختلفة أن المساواة ليست نتيجة تلقائية للنمو وتوزيع الدخل. ويدل بطء عملية سد الفجوات القائمة في سوق عمل تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، بما في القطاع الذي يتسم بدرجة عالية من التطور التكنولوجي حيث تشكل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات جزءاً لا يتجزأ من الإنتاج، يدل على أنه من الضروري التعريف بالحواز التي تعوق الوصول إلى هذا المجال. ولا يزال السبب الرئيسي وراء هذه العوائق التي تحول دون تشغيل المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتمثل في أن المرأة هي التي تقوم أساساً بالعمل غير المدفوع الأجر والرعاية في المنزل. وإذا تواصلت الحالة على ما هي عليه، فلا يمكن أن نتوقع حدوث تغييرات جوهرية في أنماط وصول المرأة إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها لها.

والآن لا يتمثل التحدي المطروح في تطبيق سياسات لا ترمي فقط إلى تعزيز وصول المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المناطق، بغض النظر عن عوامل السن، والعرق، والأصل الإثني، ولكنه يتمثل أيضاً في التشجيع على تنمية المهارات والقدرات التي تمكن من الاستفادة من التكنولوجيات الملائمة، وتساعد على دعم تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم.

ويتطلب احترام حق المرأة والفتاة في الوصول إلى شبكة الإنترنت أن تستثمر الدول بشكل كاف في ادماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم المرأة والفتاة، وأن تدعم مشاركتها على قدم المساواة في الحياة السياسية والعامة من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير الغرض منها زيادة محو الأمية الرقمية للمرأة والفتاة، وكفالة استجابة جنسانية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، وكفالة مشاركة المرأة في إدارة الإنترنت. ويتطلب ذلك أيضاً زيادة مشاركة الفتاة في مجال العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتعليم والحياة الوظيفية لكي تكون قادرة على التأثير في إدارة الإنترنت وتطويرها، بما في ذلك اعتماد السياسات التكنولوجية التي تؤثر على كيفية تحديد شكل تكنولوجيات الإنترنت والمعلومات والاتصالات.

وينبغي أن تعترف الحكومات والشركات والمجتمع ككل بأن أشكال العنف الناشئة المنقولة بواسطة التكنولوجيات مثل المضايقة في الفضاء الإلكتروني والتسلط باستخدام الإنترنت والمراقبة الرقمية، والتلاعب بالمعلومات والصور الشخصية، وخطاب الكراهية، والتحرش الجنسي على الإنترنت يعرض أمن وسلامة المرأة والفتاة للخطر ويمنعهما من الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والحلول التي تلجأ لها كل من المرأة والفتاة عندما يتعرضن للعنف على الإنترنت، هي فرض الرقابة الذاتية أو الحد من المشاركة، أو الانسحاب تماماً من البرامج والتكنولوجيات التي يستخدمنها. ويفاقم غياب النساء والفتيات من هذه الفضاءات المعايير والممارسات الثقافية التمييزية المتبعة في العديد من

البيئات التعليمية التي تعطي الأولوية لتعليم الفتيان بدلا من الفتيات. وفي عالم ما فتئت تزداد فيه الثقافة الرقمية انتشارا، وأصبحت مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساسية، تخلفت، نتيجة لذلك، المرأة والفتاة ليس فقط في مجال التعليم، بل وكذلك في الوصول إلى فرص العمل.

ولتحقيق الإنصاف بين الجنسين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تكون النساء والفتيات قادرات تماما على تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض وصولهن للتعليم، وتمكينهن، وممارستن لكامل مجموعة حقوق الإنسان، حتى تستفدن من فرص المشاركة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، والقيادية، وهي فرص تصبح ممكنة بفضل الوصول إلى تكنولوجيا الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى.

#### التوصيات

- ينبغي أن تعير الدول اهتماما بحالة المرأة عند تطوير المضامين وصنع القرار في وسائط الإعلام، بما في ذلك المنشورات على الإنترنت والشبكات الاجتماعية، فضلا عن وصولها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التغلب على عدم المساواة الهيكلية في جميع المستويات، والقضاء على التمييز بين الجنسين، ودعم تمتع المرأة بالحقوق على قدم المساواة مع الرجل، ومشاركتها في المجتمع.
- ينبغي أن تفكر شركات وسائط الإعلام في لزوم اتخاذ الإجراءات الضرورية لكفالة وصول المرأة إلى المناصب العليا، وتعزيز الحملات الإعلامية وحملات التوعية من أجل إنتاج مضامين غير قائمة على التمييز أو القوالب النمطية أو متحيزة ضد المرأة.
- ينبغي تشجيع وتعزيز رصد الحالات في مستوى الدولة والمجتمع المدني من أجل إذكاء الوعي بحق المرأة في المساواة في الحقوق والمعاملة المنصفة في وسائط الإعلام. بما فيها الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.
- ينبغي كفالة أن تكون المرأة والفتاة قادرة على الاستفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التعليم، وتمكينهن وممارستن لكامل مجموعة حقوق الإنسان من خلال ضمان الوصول الفعلي إلى شبكة الإنترنت.
- ينبغي الاعتراف بالعنف الذي يرتكب ضد المرأة، أو الذي تحرض عليه وتزيد من حدته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفضاءات الإنترنت، والذي يُجد كثيرا من

قدرة المرأة والفتاة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الأعمال الكامل لحقوق الإنسان للمرأة.

وتتمثل مهمة رابطة الاتصال التقدمي في تمكين ودعم المنظمات، والحركات الاجتماعية والأفراد عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض أعمال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية. وهي تعتقد أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران هامين في جميع جوانب هذا المهمة. وتكافح الرابطة التمييز ضد المرأة، والتحيز الجنساني، وإقصاء المرأة وممارسة العنف ضدها في مجال تصميم التكنولوجيات وكذلك في السياسات ذات الصلة بالتكنولوجيات.